

الخدمات الطبية الملكية - مركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية..

صرح وطني بمعايير عالمية لبناء الإنسان والارتقاء بالرعاية الصحية

الدكتور محمد المحرق في «أخبار الخليج»:

نفرد بمختبر للتدريب الجراحي على العينات التشريحية ونستعد لإدخال المحاكاة الروبوتية المتقدمة

حاورته: لمياء إبراهيم

ينطلق مركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية، التابع لمنظومة الخدمات الطبية الملكية، من رؤية وطنية راسخة تجعل من بناء الإنسان والاستثمار في الكوادر الصحية أولوية، ويضطلع بدور محوري في تطوير منظومة التدريب الطبي والبحث العلمي في مملكة البحرين، بما يواكب أحدث المعايير والممارسات العالمية. وفي هذا السياق، يسلم الدكتور محمد المحرق، رئيس مركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية، الضوء على مسيرة المركز وتطوره، وما يقدمه من برامج ومبادرات تسهم في تأهيل الكوادر الطبية والصحية وتعزيز قدراتها المهنية والعلمية، إلى جانب دوره في دعم البحث العلمي والابتكار في المجالات الطبية والصحية.

ويؤكد المركز التزامه بمواصلة تطوير برامجه التدريبية والبحثية، وتوفير بيئة تعليمية وعلمية متقدمة، بما يعزز جودة الخدمات الصحية، ويرسخ مكانة مملكة البحرين مركزاً إقليمياً ودولياً للتدريب الطبي والبحث العلمي. كما يواصل المركز العمل على بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات الأكاديمية والطبية داخل المملكة وخارجها، وتبادل الخبرات والمعارف، بما يساهم في الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب الطبي، ودعم مسيرة التطوير المستمر في القطاع الصحي.

كيف يعمل المركز على ربط خطته التدريبية بأحدث الممارسات والتقنيات الطبية العالمية؟

– تُرسم خططنا في إطار التوجهات الوطنية التي يقودها المجلس الأعلى للصحة، وبما ينسجم مع أولويات القطاع الصحي في المملكة. ولدينا خطة مسار واضحة تربط تدريب أطبائنا المقيمين باحتياجات مرضانا الفعلية، وتخضع للمراجعة كل ستة أشهر تحت إشراف اللواء طبيب الشيخ فهد بن خليفة بن سلمان آل خليفة قائد الخدمات الطبية الملكية.

وقد بُنيت مساراتنا في مرحلتَي الإقامة والزمالة على منهج الهيئة السعودية للتخصصات الصحية «البورد السعودي»، بما يضمن مخرجات تعلم محددة وشهادة معترفاً بها إقليمياً، ولدينا اتفاقيات تدريبية مع الجهات المعنية بالتخصصات الصحية في المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها.

ويُضاف إلى ذلك الاعتماد الدولي من كلية الجراحين الملكية في أيرلندا (RCSI)، وشراكاتنا مع مؤسسة AO ومجموعة SORG وغيرها من الجهات الدولية. ومن أوضح الأدلة على هذا الارتباط استضافة المركز للامتحانات العملية للعضوية للكليتين الملكيتين للأطباء والجراحين في أيرلندا خلال نوفمبر 2025، وهو ما لا يتم إلا في مرافق تستوفي معايير التقييم الدولية.

كيف يساهم المركز في تحقيق التطلعات الوطنية لتطوير القطاع الصحي ورعاية المتميزين في المجال الطبي؟

– يعمل المركز بتوجيه من المجلس الأعلى للصحة

ويدعم مباشرة من اللواء طبيب الشيخ فهد بن خليفة بن سلمان آل خليفة، قائد الخدمات الطبية الملكية.

ويضم المركز اليوم برامج للامتنياز، وبرامج إقامة في ثمانية عشر تخصصاً، وخمسة برامج زمالة، وأربعة مسارات للدراسات التمريضية العليا تشمل الطوارئ والعناية الحرجة للبالغين والقبالة والعناية المركزة لحديثي الولادة، إلى جانب برامج المهن الصحية المساندة. وقد بلغت طلبات الالتحاق ببرنامج الامتياز 400 طلب في عام 2025، كما تجاوزت طلبات الالتحاق ببرامج الإقامة والزمالة ألف طلب في العام نفسه، وهو ما يعكس حجم الإقبال على برامج المركز محلياً وإقليمياً ودولياً. كما اعتمدنا مساراً لرعاية المتميزين يقوم على اكتشاف الكفاءات مبكراً، وإتاحة فرص متقدمة لها في البحث والتدريب الدقيق والمشاركة الدولية.

كيف يحدد المركز أولوياته التدريبية لتطوير كفاءة الكوادر الطبية والتمريضية ومواكبة المستجدات الصحية؟

– نعتمد في إعداد خططنا التدريبية على دراسة منهجية للاحتياجات، بما يواكب تطلعات الخدمات الطبية الملكية وينسجم مع الأولويات التي يحددها المجلس الأعلى للصحة. وتستند هذه الدراسة إلى مؤشرات الأداء السريري ومخرجات برامج الجودة وسلامة المرضى، إلى جانب تقييمات رؤساء الأقسام والمشرفين ومسؤولي التمريض. لتصميم برامج تعزز المهارات التخصصية وتدعم التطور المهني المستمر.



وتشمل BLS وACLS وBLS وATLS ودورات Heartsaver وغيرها. ولإقليمياً، نطرح إلى ترسيخ موقع المركز وجهة تدريبية لدول مجلس التعاون والمنطقة، خصوصاً فيما ننفرد به من الدورات التي تُجرى على العينات التشريحية والبرامج الجراحية المتقدمة مع AO وSORG وغيرها، مع تطوير التعليم الرقمي للجوانب النظرية والإبقاء على الحضور الفعلي للمكون العملي. ما القيمة المضافة التي يقدمها وجود مركز بمعايير دولية في تعزيز مكانة البحرين مركزاً إقليمياً للتدريب والتعليم الطبي؟

– حين يأتي مائة وثلاثون طبيباً من دول متعددة لأداء امتحان العضوية في مملكة البحرين، بدلاً من أن يسافروا أطباءً ناً إليهم، فإن ذلك وحده يلخص جانباً مهماً من القيمة المضافة.

فالاعتماد الدولي من كلية الجراحين الملكية في أيرلندا، وبناء مساراتنا على منهج البورد السعودي، يعينان أن شهادة المعتمد تحظى باعتراف يتجاوز حدود المملكة، وهو ما يرفع من قيمة الكادر البحريني في أي سوق عمل، ويقلل كلفة الانبعاث الخارجي، ويستقطب المتدربين والخبراء من الخارج بما يجعله ذلك من أثر اقتصادي وافتتاح علمي.

ونتطلع إلى أن يتطور هذا المسار ليضم بورداً بحرينياً يغطي التخصصات كافة، تمنحه المملكة بمعاييرها الخاصة وياعتراف دولي، بحيث تنتقل البحرين من موقع الجهة التي تطلق مناهج الآخرين إلى موقع الجهة التي تضع المنهاج وتمنح الشهادة. كيف ينسجم دور المركز مع الرؤية الاستراتيجية الوطنية لرفع كفاءة القطاع الصحي والاستثمار في العنصر البشري الوطني؟

– يعمل المركز ضمن الإطار الذي يرسمه المجلس الأعلى للصحة للتخطيط للتدريب على المستوى الوطني، فيبني قدرات وطنية قادرة على تقديم الخدمات الدقيقة داخل المملكة وعلى تدريب من يأتي بعدها، شاملة الكادر الطبي والتمريضي والمهن الصحية المساندة، عبر ثمانية عشر برنامجاً إقامة وخمسة برامج زمالة وأربعة مسارات تمريضية متخصصة.

كما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق الصحي، لأن الكادر المدرب جيداً يقلل المضاعفات وإعادة التنويم وأطوال الإقامة. ويأتي ذلك ضمن توجه وطني واحد تنتشرك فيه مع المجلس الأعلى للصحة وسائر الجهات المعنية، غايتها أن تمتلك مملكة البحرين منظومة مستقلة للتدريب بعد التخرج، ببورد بحريني للإقامة يغطي التخصصات كافة، وبرامج زمالة بحرينية مستقلة للتدريب فوق التخصصي.

فالمرحلة التي نعيشها اليوم، هي البناء على مناهج معتمدة إقليمياً ودولياً،

كيف يتم التنسيق مع القطاعات الصحية المختلفة الحكومية والعسكرية

والخاصة لضمان شمولية الاستفادة من البرامج المتاحة؟

– يجري التنسيق تحت مظلة الوطنية التي يقودها المجلس الأعلى للصحة، وبالتعاون المستمر مع الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، إضافة إلى مذكرات التفاهم التي تنظم مشاركة الجهات المختلفة وتخصيص مقاعد لكل جهة وفق احتياجاتها، ومنها جامعة الخليج العربي وجامعة البحرين وغيرها.

ويقوم هذا التنسيق مع المجلس الأعلى للصحة على مسح مشترك لاحتياجات القطاع الصحي بكامل عناصره، الطبية والتمريضية والمهن الصحية المساندة، وعلى مختلف مستويات التأهيل من برامج الإقامة والزمالة إلى البعثات والشهادات المهنية المعتمدة، بما يضمن سد الفجوات التدريبية فسي القطاعين العام والخاص وفق أولويات وطنية موحدة. كما نعمل على توحيد المعايير في البرامج ذات الطابع الوطني.

ويحكم انتعاشنا إلى منظومة الخدمات الطبية الملكية، تجمع بين البعدين المدني والعسكري، ونقدم برامج متخصصة للكوادر العسكرية مثل دورات TCCC، كما استضاف المركز منذ عامه الأول تبادلًا للخبرات الطبية العسكرية الدولية شمل رعاية إصابات القتال والغرز وإدارة الإصابات الجماعية وجراحة السيطرة على الأضرار.

ما دور المركز في دعم طلبة الكليات الطبية والأطباء المقيمين لتسهيل انتقالهم من مرحلة التحصيل الأكاديمي إلى الممارسة الميدانية الاحترافية؟

– الانتقال من القاعد الدراسي إلى المسؤولية السريرية هو من أصعب مراحل مسيرة الطبيب وأكثرها تأثيراً على سلامة المريض، ولذلك تولي برنامج الامتياز عناية خاصة، وقد بلغت طلبات الالتحاق به 400 طلب في عام 2025.

ونقدم برنامج تهيئة الأطباء المقيمين (Residency Boot Camp) قبل بدء الممارسة الفعلية، ويركز على المهارات الإجرائية الأساسية، والتعرف المبكر على المريض المتدهور، ووصف الأدوية بأمان، والتوثيق والتواصل السريري. وستقبل ضمن هذا المسار طلبة الكليات الطبية والتمريضية والمهن الصحية المساندة من جامعة الخليج العربي وجامعة البحرين وغيرها من المؤسسات الشريكة. ثم يواصل الطبيب مسيرته في برامج الإقامة المبنية على مناهج البورد السعودي عبر ثمانية عشر تخصصاً، بما تتضمنه من إشراف منظم وتقييم دوري ومنظومة إرشاد تربط المعتمد ببرشد أقدم.

ونفخر بأن مركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية، التابع لمنظومة الخدمات الطبية الملكية، يستقبل طلبات الامتياز والإقامة من خريجي الجامعات المحلية والإقليمية والدولية على حد سواء، وأن يكون شريكاً في إعداد هذا الجيل من الأطباء والمرضى وممارسي المهن الصحية المساندة لمسؤولياتهم المهنية. من تطلعات الخدمات الطبية الملكية – مركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية المرحلة القادمة في ترسيخ دور المركز كرجعية رئيسية للأبحاث والتدريب الطبي على مستوى المنطقة؟

– قطعنا منذ الافتتاح في عام 2019 شوطاً معتبراً؛ بدءاً من الاعتماد الدولي من كلية الجراحين الملكية في أيرلندا، ومسارات مبنية على منهج البورد السعودي في ثمانية عشر تخصصاً للأقامة وخمسة للزمالة، وصولاً إلى الشراكات مع إنديرة ومؤسسة AO ومجموعة SORG وغيرها، ولجنة مراجعة مؤسسية موحدة، ومختبرات للبحوث على الحيوان وللتدريب الجراحي على العينات التشريحية، واستضافة الامتحانات المهنية الدولية، وحصوله سنوية متنامية من الأبحاث المنشورة.

وما نطمح إليه هو التوسع في التخصصات الدقيقة، وتعقيق حضورنا البحثي الدولي، وإصدار تقرير سنوي بالمؤشرات يوفق ما يقوده الكادر البحريني من تدريب وإشراف وبحث.

وفي مقدمة ما نعمل عليه إدخال المحاكاة الروبوتية والدورات عالية الدقة في الجراحة الروبوتية، بوصفها الخطوة التالية في مسار التدريب الجراحي المتقدم. ويبقى هدفنا الأساسي في نهاية المطاف واضحاً: الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية في مملكة البحرين إلى المعايير العالمية، وتوسيع شراكاتنا وارتباطاتنا مع المؤسسات الدولية المرموقة، بما يعكس على صحة المجتمع وعلى إعداد زلائنا من الأطباء والمرضى وممارسي المهن الصحية المساندة، وهو ما نتطلع إليه حكومتنا الموقرة وتعمل من أجله.

أنجزنا أبحاثاً متقدمة في هندسة الأنسجة والترميم بالشراكة مع مراكز بحثية في دبلن